



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

تقدير موقف | 16 شباط / فبراير 2025

تحديات الإدارة السورية الجديدة بين المتطلبات الداخلية والضغط الخارجية

وحدة الدراسات السياسية

تحديات الإدارة السورية الجديدة بين المتطلبات الداخلية والضغوط الخارجية

سلسلة: تقدير موقف

16 شباط / فبراير 2025

وحدة الدراسات السياسية

هي الوحدة المكلفة في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات بدراسة القضايا الراهنة في المنطقة العربية وتحليلها. تقوم الوحدة بإصدار منشورات تلتزم معايير علمية رصينة ضمن ثلاث سلسلات هي: تقدير موقف، وتحليل سياسات، وتقييم حالة. تهدف الوحدة إلى إنجاز تحليلات تلبي حاجة القراء من أكاديميين، وصنّاع قرار، ومن الجمهور العام في البلاد العربية وغيرها. يساهم في رفق الإنتاج العلمي لهذه الوحدة باحثون متخصصون من داخل المركز العربي وخارجه، وفقاً للقضية المطروحة للنقاش.

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © 2025

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات مؤسسة بحثية عربية للعلوم الاجتماعية والعلوم التطبيقية والتاريخ الإقليمي والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاث فهو يولي اهتماماً لدراسة السياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربية أو سياسات دولية تجاه المنطقة العربية، وسواء كانت سياسات حكومية، أو سياسات مؤسسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربية بأدوات العلوم الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية، وبمقاربات ومنهجيات تكاملية عابرة للتخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قومي وإنساني عربي، ومن وجود سمات ومصالح مشتركة، وإمكانية تطوير اقتصاد عربي، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيها، كما يطرحها كبرامج وخطط من خلال عمله البحثي ومجمل إنتاجه.

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

شارع الطرفة، منطقة 70

وادي البنات

ص. ب: 10277

الظعائن، قطر

هاتف: +974 40354111

www.dohainstitute.org

المحتويات

4	تحديات الداخل
6	تحديات الخارج
7	خاتمة

بعد مرور نحو شهرين على سقوط نظام بشار الأسد، في 8 كانون الأول/ ديسمبر 2024، لا تزال الإدارة السورية الجديدة تواجه تحديات داخلية وخارجية كبرى، محاولةً إعادة تشغيل مؤسسات الدولة، على الرغم من شح السيولة، وعدم قدرتها على دفع رواتب موظفي القطاع العام، الذين يعيش الكثير منهم حالة قلقٍ بشأن مستقبلهم الوظيفي، حيث تجري دراسة أوضاعهم وتقييم مدى الحاجة إلى استمرارهم في عملهم. وكانت الإدارة الجديدة عقدت، في 29 كانون الثاني/ يناير 2025، "مؤتمر النصر"، وقد جمع قادة الفصائل المشاركة في غرفة العمليات العسكرية، وانتهى باتخاذ جملة من القرارات كان أبرزها وقف العمل بدستور 2012، وحل الجيش والأجهزة الأمنية ومجلس الشعب، وحظر حزب البعث، وحل الفصائل المسلحة المشاركة في غرفة العمليات العسكرية، بما فيها هيئة تحرير الشام، وانتخاب أحمد الشرع رئيساً انتقاليًا إلى حين صياغة دستور جديد وإجراء انتخابات¹.

تحديات الداخل

يعدّ ضبط الأمن وتحسين الأوضاع المعيشية أبرز التحديات الداخلية التي تواجه الإدارة الانتقالية السورية بقيادة الشرع، وهما مرتبطان ارتباطاً وثيقاً بالقدرة على إعادة تشغيل مؤسسات الدولة، وتقديم خريطة طريق واضحة للمرحلة الانتقالية. على المستوى الأمني، نجحت الإدارة الجديدة، عشية سقوط النظام، في حفظ السلم الأهلي، من خلال منع وقوع حوادث انتقام على نطاق واسع بين فئات المجتمع، كما تمكّنت من الحفاظ على مؤسسات الدولة، إذ لم تحدث عمليات نهب وتخریب كبيرة لحظة سقوط النظام. ومع ذلك، تظل التحديات الأمنية جسيمة، وفي مقدّمها جمع السلاح، الذي انتشر على نطاق واسع، حيازةً وتجارةً، في مختلف المناطق السورية عقب سقوط النظام. وعلى الرغم من نجاح الإدارة الجديدة في بسط سلطتها في مراكز المدن الكبرى، فإنها تواجه عقبات أمنية في مناطق مختلفة، خاصة في ريف الساحل، حيث تتعرض قوى الأمن التابعة لها لهجمات متكررة، تأخذ على نحو متزايد طابع حرب العصابات، من جانب فلول النظام السابق التي ترفض التسوية، وتسعى للتفاوض على عفو عام عن قادتها وعناصرها. وإضافة إلى ذلك، تعمل الإدارة الجديدة على ضبط مناطق الحدود المشتركة، ولا سيما مع لبنان، حيث تتمركز قوى تعمل في تهريب السلاح والمخدرات، ويؤوي بعضها عناصر من النظام السابق.

وفي حين تسعى الإدارة الجديدة لإعادة بناء أجهزة وزارة الداخلية من خلال تجنيد عناصر جديدة وتدريبها، بهدف ضبط مظاهر العنف المجتمعي الناتج، خصوصاً، من توترات طائفية وعمليات انتقامية، وإن كانت محدودة النطاق، يبقى تركيزها منصباً على دمج مختلف الفصائل العسكرية ضمن هيكلية وزارة الدفاع الجديدة. وفي الوقت الذي أبدت فيه فصائل عديدة موافقتها على حل نفسها والانضمام إلى الجيش الجديد، تواصل فصائل أخرى مقاومة مقترح الدمج بذرائع مختلفة، خاصة في درعا والسويداء. لكن التحدي الأكبر الذي يواجه الإدارة الجديدة في هذا المجال يتمثل في موقف قوات سورية الديمقراطية (قسد) التي تملك جيشاً يتراوح قوامه بين 40 - 60 ألف مقاتل²، وتبسط سيطرتها على ثلاث محافظات سورية في شمال البلاد وشرقها (الرقّة والحسكة ودير الزور)، تشكّل مجتمعةً نحو ربع مساحة البلاد الغنية بالثروات الطبيعية. وتشترط قسد للانضمام إلى الإدارة الجديدة الاحتفاظ بسلاحها، والاندماج بوصفها كتلة، وليس أفراداً، في الجيش الجديد، مع الإبقاء على السيطرة المدنية على مناطقها (من خلال مؤسسات الإدارة الذاتية التي أنشأتها)³. بعبارة أخرى، وافقت قسد على الاندماج شكلياً في الإدارة الجديدة، بينما يبقى الوضع فعلياً على حاله، مع إبداء

1 "مخرجات 'مؤتمر النصر' التي أعلنت خلال اجتماع قيادات الفصائل العسكرية"، تلفزيون سوريا، يوتيوب، 2025/1/30، شوهد في 2025/2/16، في: <https://n9.cl/doin8g>

2 "The End of an Era: 60,000 Strong US-trained SDF Partner Force Crumbles in a Week under Heavy Turkish Assault," *Military Times*, 14/10/2019, accessed on 16/2/2025, at: <https://n9.cl/tr0x07>

3 "وزير الدفاع السوري يرفض عرض 'قسد' الانضمام إلى الجيش"، عربي 21، 2025/1/19، شوهد في 2025/2/16، في: <https://n9.cl/22nuw>

استعدادها لتقاسم الثروات الطبيعية في مناطق سيطرتها مناصفةً مع دمشق⁴. وتستند قسد في مواقفها التفاوضية إلى الدعم الأميركي، حيث لا تزال واشنطن تعتبر وحدات حماية الشعب الكردية، التي تمثل العمود الفقري لقسد، أداتها الرئيسية في محاربة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش"، وضبط السجون التي تضم آلافًا من عناصره وعائلاتهم (خاصة في مخيم الهول وسجن غويران). وتعدّ هذه السجون إحدى الأوراق الرئيسية التي تضمن استمرار الدعم الأميركي لها، لذا ترفض قسد التخلي عنها. ولكن الولايات المتحدة الأميركية تناقش حاليًا مع تركيا إمكانية تولي الأخيرة مسؤولية هذه السجون.

أما اقتصاديًا، فتواجه الإدارة الجديدة صعوبات لا تقل أهمية عن التحديات الأمنية، إذ ورثت بلدًا مدمرًا واقتصادًا منهكًا وبنية تحتية معطلة. ومع دخول هذه الإدارة شهرها الثالث في الحكم، فإنها لا تزال غير قادرة على إعادة تشغيل مؤسسات الدولة، أو دفع رواتب موظفي القطاع العام، الذين لم تُخفِ حكومة تصريف الأعمال رغبتها في التخلي عن جزء كبير منهم في إطار عملية إعادة هيكلة واسعة، قد تؤدي إلى الاستغناء عن نحو نصف العاملين فيه. وكان وزير التنمية الإدارية في حكومة تصريف الأعمال حدد حاجة القطاع العام إلى عدد إجمالي من الموظفين والعاملين يراوح ما بين 550 و600 ألف من أصل 1.3 مليون حاليًا، كما تحدّث وزير المالية عن عمليات فساد كبير في مؤسسات الدولة تشمل وجود نحو 400 ألف موظف "شبح" يتقاضون رواتبهم من دون أن يلتحقوا بأعمالهم فعليًا⁵. وإذا أُضيف إلى هؤلاء عناصر الجيش وأجهزة الأمن ووزارة الداخلية التي جرى حلها، فإن إجمالي عدد الأشخاص الذين فقدوا وظائفهم منذ سقوط النظام يقدر بنحو مليون شخص، وهذا يهدد بنشوء كتلة اجتماعية ناقمة عابرة للطوائف السورية. وفي حال عدم خلق فرص عمل بديلة، فإن ذلك قد يؤدي إلى اضطرابات اجتماعية، في المدى المنظور، على خلفية معيشية.

وما يزيد من صعوبة الوضع الاقتصادي قيام الحكومة بتجفيف السيولة في الأسواق؛ فمن جهة لا تزال وزارة المالية عاجزة عن دفع رواتب القطاع العام، ومن جهة أخرى تحاول الاحتفاظ بمستوى معين من الاحتياطات النقدية الطارئة، ما أدى بها إلى تجميد الأموال المودعة في البنوك لصالح التجار والصناعيين، وفرضها سقمًا على عمليات سحب المواطنين للسيولة⁶. وترافق ذلك كله مع غزو البضائع التركية للأسواق السورية عشية سقوط النظام⁷، ما أدى إلى توقّف شبه كامل لعجلة الإنتاج المحلي. وزيادة على ذلك، ارتفعت قيمة الليرة السورية أمام الدولار بنحو 50 في المئة خلال الأسابيع الأخيرة، على الأرجح، بسبب عمليات مضاربة في سوق العملة التي عمّتها الفوضى بعد السماح بتداول العملات الأجنبية⁸. غير أن هذا الارتفاع لم يرافقه انخفاض مماثل في أسعار السلع الأساسية، بل على العكس، إذ ظلت أسعار المحروقات، على سبيل المثال، مرتفعة؛ ما أثر في حركة النقل، بما في ذلك ذهاب الموظفين إلى أعمالهم، خاصة أن رواتبهم قد توقّفت. وعلاوة على ذلك، يضطر الناس الذين يحتفظون بمدخراتهم بالدولار أو بالذهب إلى صرف المزيد منها للحصول على الليرة السورية التي صار وجودها نادرًا في الأسواق، ما يهدد ما تبقى من مدّخرات لديهم.

سياسيًا، على الرغم من تقديم الإدارة الجديدة أفكارًا (غير متسقة أحيانًا) حول ترتيبات المرحلة الانتقالية، فإنها لم توفّق بعد في تقديم تصور شامل منسجم بشأنها. وقد حاول الشرع تقديم مقترح للمرحلة الانتقالية، في

4 "عبدي: 'قسد' مستعدة 'مبدئيًا' لنقل أمن الحدود إلى سلطة دمشق"، الشرق للأخبار - سوريا، فيسبوك، 2024/12/27، شوهده في 2025/2/16، <https://n9.cl/e4pdq>

5 Riham Alkousaa, "Syria's New Islamist Rulers to Roll Back State with Privatizations, Public Sector Layoffs," *Reuters*, 31/1/2025, accessed on 16/2/2025, at: <https://n9.cl/oqbc9>

6 Ibid.

7 لمى دياب، "المركزي السوري يحبس أموال المواطنين"، **عنب بلدي**، 2025/2/10، شوهده في 2025/2/16، في: <https://n9.cl/fc312>؛ "تمل على مواقع التواصل السورية بسبب محاولة الحكومة تجفيف الليرة"، برنامج "شيكات"، **قناة الجزيرة**، 10/2/2025، شوهده في 16/2/2025، في: <https://n9.cl/orpix>

8 "سوريا وتركيا تعيدان رسم العلاقات التجارية.. تخفيضات جمركية واتفاقيات جديدة"، **الجزيرة نت**، 2025/1/28، شوهده في 2025/2/16، في: <https://n9.cl/2oa29>

9 "الليرة السورية تواصل انتعاشها أمام الدولار وتدفع أسعار السلع الأساسية إلى الانخفاض"، **التلفزيون العربي**، يوتيوب، 2025/2/5، شوهده في 2025/2/16، <https://n9.cl/uyzna> في: <https://n9.cl/uyzna>

خطاب ألقاه بعد مؤتمر النصر، حيث نصّبته الفصائل المسلحة رئيساً انتقاليًا، وأناطت به مسألة تعيين مجلس تشريعي مؤقت إلى حين وضع دستور جديد وإجراء انتخابات، لكنه لم يحدد جدولاً زمنياً واضحاً لاختيار الهيئة التشريعية، أو لعقد مؤتمر الحوار الوطني، ولم يحدّد صلاحيات هذا المؤتمر ومهامه أيضًا، على الرغم من اتخاذه خطوة نحو ذلك بتعيين لجنة تحضيرية، ولم يُصغ كذلك إعلان دستوري يحدّد صلاحيات السلطة التنفيذية وسلطاتها بعد وقف العمل بدستور 2012¹⁰. وفي غياب دستور، أو إعلان دستوري مؤقت، يحكم البلاد ويوضح الصلاحيات ويحدد الحقوق والواجبات، تتخذ السلطات الانتقالية قرارات جوهرية، مثل إعادة هيكلة مؤسسات القطاع العام، واعتماد نظام اقتصادي ليبرالي، مع أنها، من المفترض، لا تمتلك خطة أو توجهًا واضحًا بشأن قضايا البلاد الاجتماعية والاقتصادية وطبيعة نظام الحكم فيها. وعلى الرغم من وجود إجماع وطني على ضرورة إنجاز تجربة الانتقال السياسي في سورية، وهو ما ساعد الإدارة الجديدة في تجاوز الكثير من العقبات من خلال منحها فرصة للقيام بعملها، فإنه بقي غير مفعّل في الممارسة العملية في هذه المرحلة. وفي هذا السياق، لا يمكن أن تحقق الإدارة الجديدة النجاح من دون الاستفادة من القوى والكفاءات الكثيرة القائمة في الداخل السوري، على مستوى المجتمع أو جهاز الدولة، وكذلك في الشّتات، ولا ينبغي غربلتها استنادًا إلى معايير أيديولوجية.

تحديات الخارج

تستثمر الإدارة الجديدة وجود إجماع عربي ودولي على ضرورة احتضان التغيير في سورية ومنع انزلاقها نحو الفوضى. وفي هذا الإطار، كانت الولايات المتحدة، في عهد الرئيس السابق جو بايدن، من أوائل الدول التي بادرت بالتواصل مع القيادة السورية الجديدة، حيث أرسلت وفدًا رفيع المستوى من وزارة الخارجية إلى دمشق لحثّها على تشكيل حكومة شاملة وضمن قيادة البلاد بعيدًا عن الفوضى¹¹. وجاء التحرك الأميركي مدفوعًا بنجاح الإدارة الجديدة في منع الاقتتال الطائفي وكبح نزعات الانتقام. وفي إثر ذلك، شهدت دمشق زيارات مكثّفة لمسؤولين عرب وأجانب، حيث كان أمير دولة قطر، الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أول رئيس دولة يزورها، في حين كانت المملكة العربية السعودية أول دولة يزورها الشرع بعد تنصيبه رئيسًا، قبل أن يتوجه بعد ذلك إلى تركيا. وعلى الرغم من أهمية هذه الزيارات والاتصالات، فإنها لم تؤدّ إلى نتائج جوهرية تتجاوز إطار المساعدات الإنسانية والإغاثية، التي تقدّمها أساسًا دول خليجية، وبعض الدول الأوروبية، إلى جانب اتفاق مع قطر في مجال الكهرباء وبعض القضايا الأخرى. وفي الوقت الحالي، يتمثل التحدي الأبرز في رفع العقوبات الدولية، وسط ترقّب الجميع لتبلور إطار سياسي واضح للمرحلة الانتقالية، يعكس استعداد الإدارة الجديدة للانفتاح على القوى السياسية السورية وعدم الاستئثار بالسلطة، أو فرض لون أيديولوجي معيّن على المجتمع السوري المتعدد الطوائف والتوجهات السياسية والاجتماعية.

وعلى الرغم من تعليق الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي لبعض العقوبات المفروضة على سورية¹²، فإن هذا الأمر لم يقلل من الحذر إقليميًا ودوليًا بشأن زيادة المساعدات المقدّمة إلى سورية، في انتظار تبلور موقف إدارة الرئيس الأميركي الحالي دونالد ترامب من التغيير في سورية، ووجود مخاوف من تأثره بالموقف الإسرائيلي غير المتحمس للنظام الجديد في دمشق¹³.

10 "خطاب الرئيس السوري أحمد الشرع في مؤتمر النصر"، تلفزيون سوريا، يوتيوب، 2025/1/30، شوهد في 2025/2/16، في: <https://n9.cl/e067pn>

11 Erin Banco, "In First Contacts, US Officials Urge Syrian Rebels to Support Inclusive Government," *Reuters*, 11/12/2025, accessed on 16/2/2025, at: <https://n9.cl/eb1eck>

12 Victor Goury-Laffont, "EU Set to Suspend Certain Syrian Sanctions," *Politico*, 27/1/2025, accessed on 16/2/2025, at: <https://n9.cl/d63rr>; "U.S. Treasury Issues Additional Sanctions Relief for Syrian People," U.S. Department of the Treasury, 6/1/2025, accessed on 16/2/2025, at: <https://n9.cl/l7xxp>

13 "مخاوف إسرائيلية من القيادة الجديدة في سوريا"، الجزيرة نت، 2024/12/23، شوهد في 2025/2/16، في: <https://n9.cl/cwwly>

وفي حين أن الإدارة السورية الجديدة - ومعها العديد من الدول - تدعو إلى رفع العقوبات الأميركية والأوروبية بالكامل، باعتبار أنها كانت مفروضة على النظام السابق، وذلك بهدف تشجيع تدفق الاستثمارات السورية والعربية والأجنبية، وإطلاق عملية إعادة الإعمار، فإن سورية تواجه تحديات خارجية رئيسة مصدرها إسرائيل خصوصاً. فمنذ سقوط النظام، كُتفت إسرائيل عملياتها العسكرية داخل الأراضي السورية، حيث تتوغل يومياً فيها، واحتلت نحو 600 كيلومتر مربع إضافية من الأراضي السورية، بما فيها كامل المنطقة العازلة التي أنشئت بموجب اتفاقية فض الاشتباك بين سورية وإسرائيل لعام 1974¹⁴. كما دمرت القدرات العسكرية السورية بنسبة تصل إلى 85 في المئة عشية سقوط النظام¹⁵، بهدف إفقاد السلطات الجديدة القدرة على بسط سيادتها على كامل الأراضي السورية. وفي الوقت نفسه، تحاول تشجيع النزعات الانفصالية من خلال مد الجسور مع بعض الفئات داخل المجتمع السوري، ولا سيما قسد.

في المقابل، تواجه الإدارة الجديدة ضغوطاً تركية كبيرة من أجل التخلي عن المسار الدبلوماسي، والتحرك عسكرياً ضد قسد المدعومة أميركياً، لاستعادة السيطرة على مناطق شرق الفرات وطرد قوات حزب العمال الكردستاني منها. وبالتوازي مع ذلك، تضغط تركيا من أجل إحياء اتفاقية التجارة الحرة لعام 2007 مع سورية¹⁶، وتحاول التحرك سريعاً لترسيم الحدود البحرية مع السلطات الجديدة في دمشق؛ ما من شأنه أن يعزز موقفها في النزاع مع قبرص واليونان بخصوص استثمار ثروات شرق البحر الأبيض المتوسط¹⁷. وقد تؤدي هذه الخطوة إلى توتر مع الاتحاد الأوروبي، الذي يمارس ضغوطاً على الحكومة السورية الجديدة لإغلاق القواعد العسكرية الروسية في طرطوس وحميميم. وأمام هذه المعادلات الإقليمية، تحاول الإدارة السورية الجديدة تجنّب القطيعة كلياً مع روسيا، التي تحتاج إليها في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة من أجل رفع تصنيف أحمد الشرع وهيئة تحرير الشام من قوائم الإرهاب، وهي خطوة مهمة نحو كسب الاعتراف بشرعية النظام الجديد في دمشق الذي يجهد لتحقيق توازن دقيق في علاقاته الخارجية في بيئة إقليمية ودولية شديدة التنافسية.

خاتمة

تواجه الإدارة السورية الجديدة مجموعة واسعة من التحديات الخارجية والداخلية، التي تحتاج إدارتها إلى الكثير من الحنكة والصبر، ولا سيما في واقع أمني واقتصادي وسياسي معقد خلفته عقود من سياسات النظام السابق، فضلاً عن تضارب المصالح الإقليمية والدولية في سورية. وحتى تنجح هذه الإدارة في التعامل مع هذه الاستحقاقات، تحتاج إلى التخلي عن حذرهما في التعامل مع المجتمع السوري، بما يسمح بإدماج كل فئاته في عملية إعادة بناء الدولة. وإضافة إلى ذلك، ينبغي تبني خطة واضحة متكاملة ومتفق عليها للانتقال السياسي، تشمل مساراً واضحاً للعدالة الانتقالية بالتوازي مع عملية مصالحة وطنية، تساعد في طي صفحة النظام السابق نهائياً والتطلع إلى المستقبل في بناء سورية الجديدة.

14 هبة محمد، "التوغل الإسرائيلي في سوريا: تثبيت 12 نقطة عسكرية بمساحة 600 كم مربع وتهديد الأمن المائي"، **القدس العربي**، 2025/1/9، شوهد في 2025/2/16، <https://n9.cl/xdxb0>

15 "Israel Destroys 85% of Syria's Air Defence Systems," *Middle East Monitor*, 13/12/2024, accessed on 16/2/2025, at: <https://n9.cl/yk0zpi>

16 سيدا تولماتش ويلماز أوزتورك، "تركيا وسوريا تتفقان على البدء بمفاوضات إحياء اتفاقية التجارة الحرة بحسب بيان صادر عن وزارة التجارة التركية"، **وكالة الأناضول**، 2025/1/25، شوهد في 2025/2/16، في: <https://n9.cl/y70iz>

17 "ترسيم الحدود البحرية بين تركيا وسوريا.. خطوة مبكرة أم ضرورة استراتيجية؟"، **ترك برس**، 2024/12/30، شوهد في 2025/2/16، في: <https://n9.cl/bwqon>